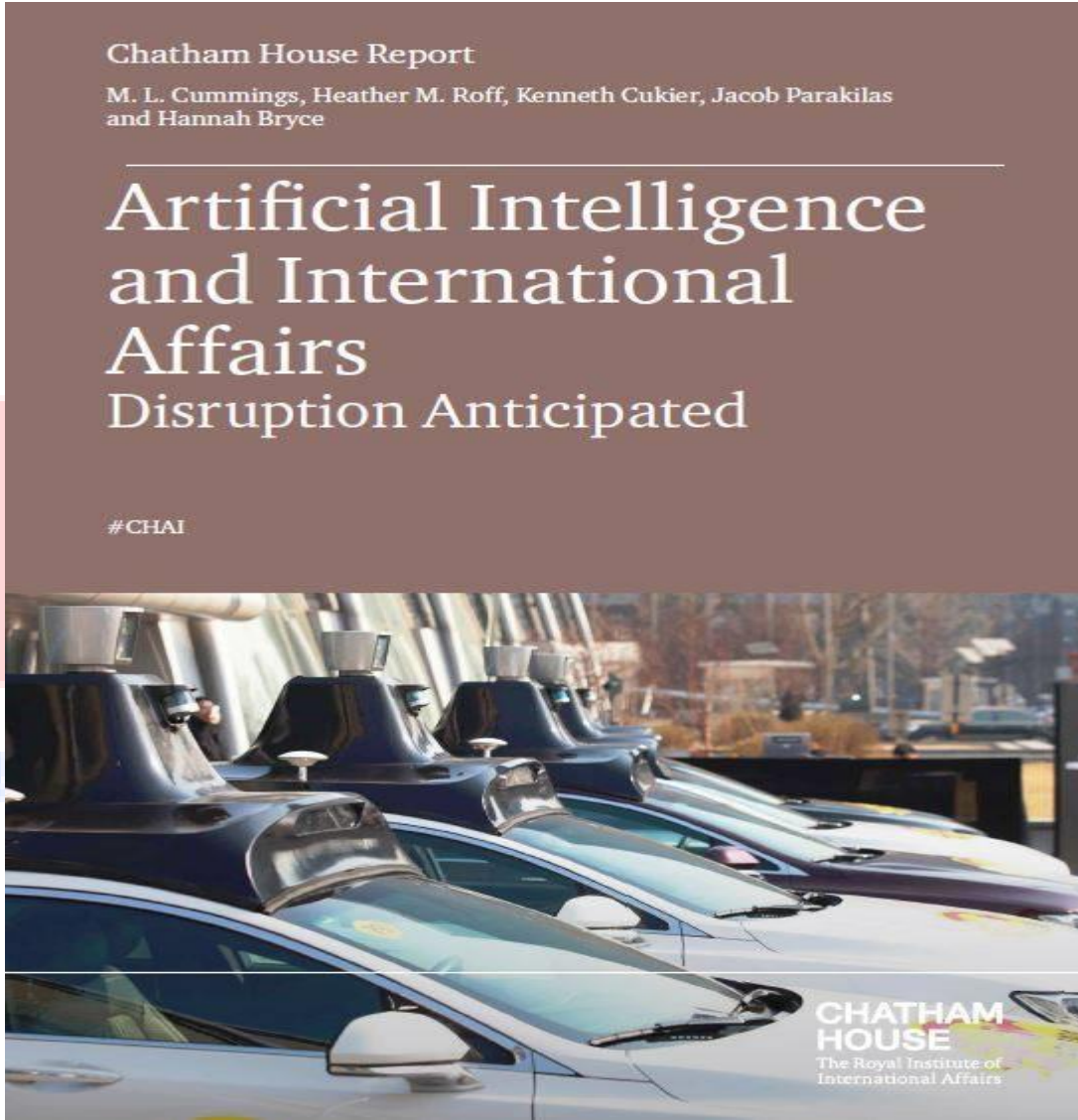


ملخص كتاب

"الذكاء الاصطناعي والشؤون الدولية: اضطراب متوقع"

ماري كامينغز، ينيث كوكير



إعداد - محمود رشدي

شبكة رؤية الإخبارية

بيانات الكتاب:

- من إصدار المعهد الملكي للدراسات الدولية "تشاتام هاوس"، ومقره لندن.
- ماري كامينغز، مديرة مختبر البشر والحكم الذاتي بجامعة ديوك.
- كينيث كوكير فتعمل كباحث في قسم السياسة والعلاقات الدولية بجامعة أكسفورد.
- عدد صفحات الكتاب 70 ويتضمن 5 فصول.

طوال تاريخ البشرية، كانت السياسة مدفوعة بشكل أساسي بالعمل البشري والإجراءات الجماعية والتفاعلات بين البشر داخل المؤسسات والمنظمات. وبمرور الوقت أمست التكنولوجيا عامل أساسي في تلك التفاعلات من خلال أدواتها العديدة منها؛ البعثات الدبلوماسية والمعلومات الاستخباراتية وتطوير الترسانة العسكرية، إضافة إلى إحداث تغييرات نوعية أخرى تعزز من قوة الدولة الشاملة. وفي الوقت الراهن باتت لتلك التطورات التكنولوجية واستحداثها رافد جديد باسم الذكاء الاصطناعي "Artificial Intelligence"، إذ أصبح مرتكز جوهرى لإحداث تغييرات هيكلية في القاعدة التقليدية من سيطرة البشر على العمل السياسي وصناعة القرار.

شبكة رؤية الإخبارية

بعنوان "الذكاء الاصطناعي والشؤون الدولية: اضطراب متوقع"، تم إصدار كتاب، ليسرد لنا بعض التحديات التي يواجهها صانعو السياسة، على المدى القصير والمتوسط، والتي قد تنشأ عن التقدم السريع في إنشاء برامج الذكاء الاصطناعي في مجالات عدة، وتشعب تطبيقها على الشؤون الدولية، ولا سيما عقب استخدامها في حملات التدخل والتضليل التحولات الديمقراطية.

كتاب أصدره المعهد الملكي للدراسات الدولية "تشاتام هاوس"، ومقره لندن، الذي تأسس عام 1920م على غرار معهد مجلس العلاقات الخارجية الأميركية، وقام بتأليفه مجموعة من الخبراء

مثل، ماري كامينغز مديرة مختبر البشر والحكم الذاتي وروبوتات ديوك في جامعة ديوك. كذلك كينيث كوكير، صحفي أمريكي ومؤلف كتب عن التكنولوجيا والمجتمع .

الذكاء الاصطناعي والسياسات الدولية

أورد هذا الفصل كيفية توظيف الذكاء الاصطناعي داخل حقل العلاقات الدولية، وذلك عبر المقارنة بين مزايا كل من الذكاء البشري والذكاء الاصطناعي، إذ أن لكل منهما أدوار معينة نستطيع بها الوصول لأفضل نماذج الانسجام لتحقيق أكبر قدر من الاستفادة، بينما استبعد تماما الكاتب عملية الإحلال الكلي للروبوتات المصنعة محل البشرية في صناعة القرار السياسي، فلا يمكن أن نتخيل حقيبة وزارية من الآلات الممكنة، أو رئيس روبوت، وذلك لأن السياسة تجسد كبرى تعقيدات العقل البشري من التشابك والتحليل والقدرة على التمييز، فعلى سبيل المثال، للذكاء الاصطناعي قدرة هائلة على تحليل البيانات وبناء أنماط تحليلية من مليارات المعلومات المقدمة، يصعب على العقل البشري مجاراتها.

فعلى سبيل المثال، يمكن للطفل البشري أن يتعرف غريزيًا على قطعة من أي زاوية ، يمكن أن يتعثر جهاز الكمبيوتر (حتى بعد فرز الآلاف من صور القط) رؤية نفس القطعة إذ صعب رؤية بشكل واضح. وهنا محل انتقاد للكاتب، كما سنورده لاحقًا، إذ أصبح للسلطات الصينية قدرات عظيمة في التعرف على الأفراد عبر مجموعة من التحليلات الشخصية للفرد وبناء أنماط له عبر أبعاد وجهه، طريقة السير، وعدد آخر من المواصفات تستطيع خلالها الصين التي على خط سير

الفرد عبر ملايين من الكاميرات المنتشرة بالشوارع والأزقة. وتناول الكتاب ثلاث أدوار يمكن أن يعمل بها الذكاء الإصطناعي بطريقة فعال في السياسة الدولية.

-الأدوار التحليلية

لأجهزة الذكاء الإصطناعي دور هام في تحليل البيانات، لما لتلك الأجهزة قدرة فائقة على المعالجة واستخدام الكم الضخم من المعلومات في تشكيل معلومات هامة تفيد صنع القرار، فعلى سبيل المثال من الممكن أن تشرف أجهزة الذكاء الاصطناعي على التحقق من الامتثال لمعاهدة الحد من الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية ، بينما تمثل تلك المهمة، إشكالية مميتة للمحللين البشريين - وإن كانت تتطلب خبرة وتدريبًا متخصصين كبيرين- ومن ناحية أخرى فهي لا تمثل تعب أو ملل لأجهزة الذكاء الاصطناعي. وفي مسألة التمثيل الدبلوماسي، قد تمثل أجهزة الذكاء الاصطناعي ميزة كبرى في تحليل الكم الكثير من المعلومات الناتجة عن العمليات التجارية والاقتصادية، لتعطي توجيهات مفيدة لصناع القرار المنوطين بصياغة السياسة الاقتصادية .

-الأدوار التنبؤية

مجموعة أخرى من الأدوار لأجهزة الذكاء الأصطناعي قد يكون التنبؤ وليس التحليل. بمعنى آخر ، في حين أن التطبيقات التحليلية لتلك الأجهزة تهدف إلى تبسيط العمليات الحالية، فإن الأنظمة الذكية قد توفر فرصًا لواضعي السياسات لفهم الأحداث المستقبلية المحتملة.

ومن الأمثلة على ذلك في ميدان الشؤون الدولية إمكانية خلق نماذج محاكاة للمفاوضات المعقدة. جنبا إلى جنب مع استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي لرصد الصعوبة في أدوات السياسة الدولية والتحسين من كفاءتها، ناهيك عن التنبؤ بتكتيكات وأساليب الأطراف الأخرى في النظام الدولي عبر أساليب متقدمة من البرامج التكنولوجية.

- الأدوار التشغيلية

عرض الكتاب التوسع في استخدام الروبوتات الذكية للإحلال محل الطاقات البشرية، فنجد الآن مركبات ذاتية القيادة، وطائرات بدون طيار، ناهيك عن التوسع في الاستغناء عن العمالة البشرية، الأمر الذي سيؤدي بالطبع لضغوط اقتصادية واجتماعية تتمثل في تكديس أعداد كبيرة من الشباب العاطل، ما له من تأثير على السياسات الدولية.

شبكة رؤية الإخبارية

الذكاء الاصطناعي ومستقبل الحرب

بالرغم من تشكيل الأنظمة العسكرية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي جناحًا أساسيًا في المقدرات المسلحة لغالبية الدول، إلا أنه ما زلت تلك الأنظمة يعترها بعض المشاكل، وخاصة في ظروف الحرب التي تعتمد بشكل أساسي على احتمالات الغموض والتعقيد. من ناحية أخرى، تشكل تلك الأنظمة آلية هامة في تنفيذ المهمات التي تعرض البشرية لخطر داهم.

يرتبط مستقبل الذكاء الاصطناعي في الأنظمة العسكرية على قدرة المبرمجين والمهندسين بتطوير أنظمة قادرة على المعرفة والإدراك ومحاكاة الاستجابة البشرية، فمعظم الروبوتات يتم التحكم بها عن بعد، وهذا يعني أن تلك الأنظمة تعتمد على التوجيه البشري، فالأكثر تطوراً على الساحة العسكرية هي الطائرات بدون طيار، التي يسمح لها بالتنقل والهبوط والتقاط صور بدون تدخل بشري، وفي النهاية يلزمها تدخل بشري للإقلاع والتوجيه .

الأمن البشري والذكاء الاصطناعي

خلال العقدين القادمين، سيواجه الأمن البشري تحديات كبيرة، فمع استمرار ظاهرة التغير المناخي ، ستكون هناك زيادة في درجات الحرارة وارتفاع منسوب مياه وستؤدي هذه التغييرات إلى ندرة الموارد، لا سيما المياه والغذاء والطاقة. ويرجح أن تتعرض مناطق مثل جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، وباكستان ومناطق من الشرق الأوسط لمثل تلك الظواهر البيئية.

شبكة رؤية الإخبارية

توقعت Microsoft أنه بحلول عام 2025، سيستخدم 4.7 مليار شخص الإنترنت - أي ما يزيد قليلاً عن نصف عدد سكان العالم المتوقع في ذلك الوقت - ومن هذا العدد، سيكون 75 % من المستخدمين في الاقتصادات الناشئة. وبالتالي ستزداد الضغوطات على البشر في تأمين حياتهم واستقرارهم السياسي والاقتصادي، فكيف لبني البشر من مواجهة تحديات مثل التغير المناخي، وارتفاع نسبة البطالة – الناتجة عن التوسع في استخدام الروبوتات- والاضطرابات الاجتماعية والسياسية؟. ومن ثم سيقع العائل الأكبر على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تأمين الأمن الإنساني ووقف أعمال العنف وحروب الموارد .

التطبيقات الاقتصادية للذكاء الاصطناعي

بدأت تتطور أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل سريع، وفي العقود الأخيرة تطورت تقنيات الذكاء الاصطناعي بصورة بالغة، لكنها لم تواكب طموحات روادها الأوائل. فالتطبيقات التي كانت مستحيلة فيما مضى، أصبحت تحرز تقدماً مذهلاً في الوقت الراهن، فأصبح لدينا برامج للتعرف على الكتابة، وبرامج أخرى تتعرف على صورة الفرد من عديد الأشخاص المرئية، وهناك برامج للاستجابة للأوامر الصوتية، وهذا لا يساوي شيئاً أمام السيارات ذاتية القيادة، الأمر الذي سيكون بالمقابل تأثير في مجالات أخرى مثل التجارة والتنمية، ومعدلات التوظيف، والإنتاجية الاقتصادية.

تتأرجح اقتصاديات الذكاء الاصطناعي في اتجاهين متعاكسين، الوعد بالكفاءة وخطر تزايد معدلات البطالة. ففي انتخابات 2016، أذكى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مخاوف الطبقة المتوسطة من أن المهاجرين والتجارة الحرة هم السبب الأول في بطالة الأميركيين، ولكن لم تكن ثورة الذكاء الاصطناعي على قائمته، بالرغم من وجودها على قائمة الاقتصاديين في تهديد الاستقرار الاقتصادي للمجتمع .

في معظم القطاعات، إن لم يكن جميعها، سيشهد مستقبل المساعي البشرية المزيد والمزيد من التكامل بين البشر والآلات في الأدوار التشغيلية وأدوار صنع القرار. ولا يكمن التحدي أما صناع

القرار في التقدم المتسارع في الثورة التكنولوجية، ولكن في كيفية صياغة أطر حاكمة لتلك الآلات وكيفية عملها، بحيث تبقى المسؤولية الأخيرة في أيدي البشر، وتحت تصرفهم.

ومشكلة أخرى، أثيرت حول احتمالية أن تسعى التطورات التكنولوجية في تعميق الفجوة بين الدول المتقدمة والأخرى النامية، حيث أن تكاليف شرائها قد يكون مكلف للغاية إذ تعجز عنه الدول الفقيرة، وكما أوردنا سابقًا، من تحول تلك الامكانيات إلى خلق عبء كبير على المجتمع في تحول أعداد كبيرة منه لقوة بشرية عاطلة.

ولذا وضع عدد من المحللين توصيات لكيفية تجنب المشاكل الناجمة عن تطوير الذكاء الاصطناعي ومنها:

ينبغي ألا تتواجد تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بين عدد محدود من الدول أو شرائح معينة، إذ يجب توزيعها بين قطاعات عريضة من الشعب، وأكبر عدد من الدول. ونظرًا لتكاليفها، يجب أن يؤخذ في الاعتبار تداعياتها في عدم المساومة الهيكلية بالمجتمع. وكما نشاهد في وقتنا الحالية من تمركز تلك التطورات في الصين والولايات المتحدة ولذا فلا بد للدول من تطوير نفسها بما يحد من هيمنة الدول الكبرى عليها عن طريق توريدها لتلك التكنولوجيا.

يعد الكتاب أطروحة هامة في مستقبل العلاقة بين الآلات الذكاء الاصطناعي وبين القدرات البشرية، وأوضح كيفية مواجهة التحديات الناجمة عن التطور السريع في أدوات الذكاء

الاصطناعي. وعلى الجانب الآخر أفتقر الكتاب، بالرغم من حداثته، للصرعات الحالية بين الدول العظمى والسباق حول تطوير برامج الذكاء الاصطناعي في كافة المجالات، ولاسيما العسكرية منها، فجل ما تعرض له الكتاب هو مستقبل تلك البرامج على القطاعات المجتمعية، واحتمالية تطويرها لتحل محل الإنسان في صناعة القرار، وهو ما حذر منه الكتاب، إذ أبقى على ضرورة ان تكون اللمسة الأخيرة لإصدار القرارات بيد الإنسان، وتطوير تلك الآلات في المجالات الأخرى مثل الأدوار التشغيلية، ومعالجة البيانات.

لم يتطرق الكتاب لدور الذكاء الاصطناعي في خلق حياة أخرى في كواكب أخرى، والصراع بين الدول للوصول إليها، كذلك لم يتطرق لكيفية معالجة تلك الأمكانيات الضخمة المتطورة في معالجة المشاكل البيئية الحالية مثل التغيرات المناخية، بينما أسرد في ضرورة توجيه تلك القدرات نحو تحجيم تلك المشكلة ليس إلا، بالرغم من كونها التحدي الأكبر الذي سيواجه البشرية في العقود القادمة.

شبكة رؤية الإخبارية

نبذة عن المؤلفين

ماري. كامينغز، مديرة مختبر البشر والحكم الذاتي بجامعة ديوك. حصلت على درجة البكالوريوس في الرياضيات من الأكاديمية البحرية الأمريكية في عام 1988، وحصلت على درجة الماجستير في هندسة أنظمة الفضاء من أكاديمية الدراسات العليا البحرية في عام 1994، وشهادة الدكتوراه في هندسة النظم من جامعة فرجينيا في عام 2004. كانت ضابطاً بحرياً وطياراً عسكرياً في الفترة من 1988 إلى 1999، وكانت واحدة من أوائل المقاتلات في البحرية الأمريكية.

أما عن كينيث كوكير فتعمل كباحث في قسم السياسة والعلاقات الدولية بجامعة أكسفورد ، وهي باحثة في مبادرة الأمن العالمي بجامعة ولاية أريزونا ، وقد شغلت منصب عضو هيئة تدريس في كلية كوربل للدراسات الدولية في جامعة دنفر، وهي أيضًا باحث مشارك في مركز ليفير هولم لمستقبل الذكاء بجامعة كامبريدج ، وزميل أبحاث في أمريكا الجديدة في مبادرة الأمن السيبراني ومشروع مستقبل الحرب. اهتماماتها البحثية تشمل القانون والسياسة والأخلاق التكنولوجيات العسكرية الناشئة، مثل الأسلحة المستقلة، والذكاء الاصطناعي، والروبوتات و السيبرانية ، وكذلك الأمن الدولي وحماية حقوق الإنسان.



رؤية

شبكة رؤية الإخبارية